السياسة الايرانية الراهنة تجاه دول حوض النيل

دكتور/ محمود ضياء الدين عيسى
استشاري الأمن القومي

مقدمة

تنطلق الرؤية الإيرانية في نظرتها الإقليمية والدولية من عدة مرتكزات لا يزال تأثيرها قائمًا على صانع القرار الإيراني، بل ودافعاً له باتجاه اختيار الوسائل والطرق التي من شأنها بروز إيران بوصفها قوة إقليمية ودولية. إن دراسة تلك المرتكزات وتفاعلها فيما بينها، وتأثيرها في صانع القرار الإيراني، وكذلك توظيف المؤسسات الفاعلة لها، كل ذلك يُعد أمراً هاماً في استشراف السياسة الخارجية الإيرانية، وتُعد أهم المُرتكزات التي تلعب دورها في صنع القرار السياسي في إيران (القومية الفارسية والاعتزاز بها - المصلحة وتعد العامل الرئيسي- والحاكم في صنع القرار الإيراني - البعد المذهبي).

وتنقسم المؤسسات التي تُسهم في صياغة وصنع القرار للسياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى قسمين: الأولى المؤسسات ذات الصبغة الرسمية وتتمثل في (المرشد - رئيس الجمهورية - مجمع تشخيص مصلحة النظام - المجلس الأعلى للأمن القومي - مجلس الشورى الإسلامي - الوزارات والمؤسسات التنفيذية والجهاز القضائي والقوات المسلحة). (١) الثانية مؤسسات ذات الصبغة غير الرسمية (المساجد والمؤسسات التعليمية والدعائية والجمعيات الحرفية والعمالية - الرأي العام ومختلف فئات الشعب - وسائل الإعلام والمطبوعات ووسائل التواصل الاجتماعي، الأحزاب والأجنحة والشخصيات السياسية - المنظمات غير الحكومية - الحوزات العلمية والجامعات والمراكز الأكاديمية). (٢)

ورغم أن الاهتمام الإيراني بالقارة الإفريقية بدأ منذ عقد الستينيات من القرن الماضي متزامناً مع حصول معظم الدول الإفريقية على الاستقلال، فإن المشكلات الداخلية في أعقاب قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، ثم الحرب مع العراق عام ١٩٨٠م، أدت إلى تراجع دورها على الساحة الإفريقية نسبياً واستمر ذلك حتى تولى نظام "محمد خاتمي" السلطة في إيران عام ١٩٩٧م، حيث شهدت العلاقات الإيرانية الإفريقية نقلة نوعية خلال تلك الفترة ارتباطًا بحرصه على الانفتاح على العالم الخارجي بما فيه الدول الإفريقية مستغلاً في ذلك اعتناق قطاع من شعوب تلك الدول للمذهب الشيعي، الأمر الذي أسهم في تغلغل إيران ثقافياً واقتصادياً وتجارياً في تلك الدول وتهيئة المناخ لخلفه "أحمدي نجاد" للبناء عليه.

تستند سياسة إيران لتحقيق أهدافها ومصالحها في القارة الإفريقية إلى عدة محاور،



فهي تركز تحركها بشكل أساسي على منطقة القرن الأفريقي ودول حوض النيل، والتي حظيت باهتمام السياسة الإيرانية باعتبارها تشكل إحدى مفاتيح الحركة الإيرانية في أية ترتيبات مستقبلية بمنطقة الشرق الأوسط، وفي هذا الإطار تأتي العلاقات المتميزة والمتنامية بين إيران ومعظم دول المنطقة(٣).

في ضوء ما تقدم تتناول الدراسة النقاط والمحاور الآتية:

أولًا: محددات (مصالح) السياسة الإيرانية تجاه دول حوض النيل.

ثانيًا: أهداف وأدوات السياسة الإيرانية تجاه دول حوض النيل.

أولًا: محددات (مصالح) السياسة الإيرانية تجاه دول حوض النيل

تتسم السياسة الخارجية الإيرانية بطبيعة معقدة، لذا من الصعب وصف السياسة الخارجية الإيرانية ضمن إطار محدد لما تحويه من الكثير من الغموض والتحرك السريع، الأمر الذي انعكس في تداخل البعدين القومي والثوري بالبراجماتي(٤). إضافة إلى ذلك، اتسمت السياسة الإيرانية بالاستفادة من عامل الوقت، والانتقال تارة بين دائرة المذهبية، وتارة أخرى بين دائرة المصالح. وبالتالي انعكس ذلك على طبيعة السياسة الإيرانية تجاه دول منطقة حوض النيل، والتطورات المرتبطة بتلك الدول. ويمكن القول بأن السياسة الإيرانية تجاه دول منطقتي الشرق الأوسط ودول حوض النيل قد مرت بثلاث مراحل أساسية، المرحلة الأولى منذ نشأة الجمهورية الإسلامية في عام ١٩٧٩م، والمرحلة الثانية منذ الاجتياح العراقي للكويت في عام ١٩٩٠م، أما المرحلة الثالثة والأخيرة ، فهي المرتبطة ببدء ما يسمى بالربيع العربي.(٥) وخاصة ان وصول تيار الاسلام السياسى فى عدد من البلدان العربى، قد شجع ايران على ان تستفيد من ذلك الوضع وتوسع من تأثيرها ونفوذها الاقليمى.

يعد النظام السياسي الإيراني، وفق نشأته، وبنص الدستور، نظاماً دينياً يتولى فيه رجال الدين سلطات مباشرة وقوية بشكل واضح، وبالتالي يُعد نظام حكم ثيوقراطياً، بمعنى أن الدولة ومؤسساتها خاضعة لحكم رجال الدين. فالمرشد أو القائد هو أعلى سلطة في الدولة، وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينية؛ إذ ينص الدستور الإيراني في مادته الخامسة على أنه "في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المُتقي،

البصير بأمور العصر. الشجاع القادر على الإدارة والتدبير". ويشير الدستور في مادته الثانية عشرة إلى أن "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الإثنا عشري"، ويؤكد أن "هذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير". واهتمت إيران - منذ ثورة عام ١٩٧٩م - بمزج خطابها الفكري والسياسي بالخطاب الموجه من قبل الدولة التي استمرت قومية الطابع حتى بعد قيام الثورة الإسلامية.

وقد ادعت إيران "القوامة السياسية" باعتبارها الدولة التي تحمي الإسلام وتعمل بمبادئه، لكن ظهر عملياً أنه منذ عام ١٩٧٩م ظلت إيران تُحاول التوسع تحت اسم تصدير الثورة، ونشر المذهب الشيعي باعتباره الأصح دينياً وسياسياً، فحاولت أن تُضفي على الدولة الإمبراطورية طابع الدولة الدينية.

إن السياسة الخارجية التي يتم تبنيها من قبل أي وحدة دولية تكون مستندة إلى عدد من الدوافع أو المحفزات لتبني تلك السياسة، وبالفعل هناك عدد من الدوافع التي تمثل حجر الزاوية لإيران للترويج لنموذجها (٦) في منطقة حوض النيل خلال فترة الدراسة كما. تمتلك إيران أدوات فعالة لتحقيق أهدافها، فقد أتاحت لها مواردها الكبيرة إتباع دبلوماسية الأموال على نطاق واسع، يشير إلى ذلك ارتباطاتها ببعض فئات الشيعة بمنطقة حوض النيل، الأمر الذي يوفر لها قواعد ارتكاز مؤثرة بالإضافة إلى أنشطة عناصر الحرس الثوري الإيراني (٧)، وتتمثل أهم محددات (مصالح) السياسة الإيرانية تجاه دول حوض النيل - في الآتي:

١ - محددات داخلية:

أ - إن إيران واحدة من الدول ذات الثقل في المنطقة، سواء من حيث المساحة الجغرافية، أو عدد السكان، أو مستويات التنمية المحققة نسبياً، لكن عنصر القوة الرئيسي بالنسبة لها يتمثل في أنها رابع منتج للنفط في العالم، كما أنها تحتل المركز الخامس ضمن الدول صاحبة أكبر احتياطي بترولي عالمي، وثاني دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي، وهو ما يتيح لها قدرات مالية كبيرة، استخدمت فعلياً للتأثير على المستوى الإقليمي.

ب - القوة العسكرية الإيرانية، هناك تقديرات متفاوتة حول الفعالية الحقيقية للقوة النظامية الإيرانية، وقدرتها على العمل في ظل خبرة حروب الخليج السابقة التي جرت بين العراق وإيران أو بين الولايات

المتحدة الأمريكية والعراق، وتشير معظم التحليلات إلى أن عناصر قوتها الحقيقية تتعلق بقدراتها العسكرية غير النظامية أو شبه النظامية التي تستعين بها في دعم بعض الدول الإفريقية التي تربطها بها علاقات وثيقة في مناطق الاهتمام المختلفة في صورة دعم بالأسلحة والإمداد بالخبراء والتدخل في بعض الصراعات التي تشهدها تلك الدول.

ج- تحقيق الحلم الإيراني القديم الذي عرف بالمد الثوري: فالهدف من تصدير الثورة الإيرانية هو إنهاء الصراعات؛ لأن السبب الأساسي لتلك الصراعات هو غياب الدين، فما دامت هناك صراعات ضد الطغاة في أي بقعة على الأرض فنحن متواجدون، والسعي إلى تصدير النهضة إلى الدول الأخرى "نأمل أن تجد هذه النهضة طريقها إلى سائر البلدان الإسلامية أيضًا لأن هذه الرسالة رسالة المسلمين جميعاً، بل كل المستضعفين، فالسعي لاعتبار الثورات العربية على أنها نتاج للاستثمار السياسي الإيراني في المنطقة منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م مما يؤكد تفوق نموذجها الثوري، وأهلية قوامتها السياسية، ووصايتها الإسلامية في المنطقة.

د- الشرق الأوسط الإسلامي (٨): العمل على تحقيق المشروع الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، الذي ظهر في أعقاب المبادرات الأمريكية في المنطقة عام ٢٠٠٣م كمشروع الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الموسع، وعاد إلى الظهور مرة أخرى بعد ثورات الربيع العربي.

وهو ما جعل إيران تعيد الحديث عن أن المنطقة تشهد بزوغ شرق أوسط جديد، الذي عرفته بالشرق الأوسط الإسلامي، وهو يعتمد على ركيزتين أساسيتين كانت فيها إيران لبنة أساسية لقيامه ونجاحه، وهما: ركيزة أيديولوجية تتمثل في اعتقاد النظام الإيراني بضرورة قيام الحكومة العالمية الإسلامية، وأن إيران كونها دولة ثيوقراطية سوف تقوم بالتمهيد لذلك، وركيزة إستراتيجية بعمل حزام أمنى يكون أداة ردع لمحاولات اختراق الداخل من جانب أعدائها أو محاصرتها باستخدام دول المنطقة.

هـ- الاعتماد على البعد الديني لتطبيق نموذج الثورة الإسلامية في القارة الإفريقية (٩) ومنطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال استثمار تواجد أقليات شيعية في عديد من الدول الإفريقية باعتبارها تمثل ركائز أساسية

يمكن الاعتماد عليها في نشر أفكار ومعتقدات الثورة، مع إقامة قنوات اتصال لربطها بطهران بهدف سرعة تنفيذ مخططاتها الرامية لتوسيع نطاق نشر الفكر الثوري باعتباره يمثل أهم وسائل التغلغل في دول العالم الإسلامي.(١٠)

و- دعم حركات المقاومة الإسلامية في إطار السعي لإبراز دورها المحوري على صعيد دعم ونصرة الإسلام، وفي هذا المجال نُشير إلى أن الدستور الإيراني يتضمن بعض البنود التي تنص على إغاثة المستضعفين في الأرض، وهو ما تمثله حركات المقاومة من وجهة النظر الإيرانية (١١)، مع الحرص على الاحتفاظ بخصوصيتها المتميزة عن دول المنطقة في ضوء قناعتها الدائمة بأنها دولة ذات حضارة عريقة، يتميز فيها العرق الفارسي الذي ينتمي إليه غالبية مواطنيها عن باقي الأعراق الأخرى.

ز- تدعيم المصالح الاقتصادية، حيث تزخر دول منطقة حوض النيل باحتياطات كبيرة من المواد الخام الطبيعية، كما أنها تقوم بتصدير بعض المواد التعدينية والمحاصيل الزراعية إلى السوق الإيرانية، فضلاً عن ما تمثله بثقلها السكاني (حوالي ٤٦٠ مليون نسمة) ومساحتها كسوق واسعة (٩,٠٢٥,٧٤٤ مليون كيلو متر مربع) (١٢)، لتسويق المنتجات الإيرانية التي تلقى رواجًا كبيرًا في دول المنطقة، وفي هذا السياق ارتكزت إيران دوماً على فتـــح آفاق جديدة للاستثمار والتجارة، والعمل على تنسيق السياسات الاقتصادية مع دولها، وبما يُسهم في تعزيز الروابط مع الدول محل الدراسة.

ح- السعي لتوسيع دائرة علاقاتها ونفوذها لتجاوز تداعيات فترة العزلة التي فرضتها عليها الدول الغربية خلال الفترة الماضية ارتباطاً بتطور أزمة ملفها النووي من جانب، ولتجنب فرض عزلة عليها مرة أخرى حالة تعثر تنفيذ الاتفاق مع الدول الكبرى بشأن ملفها النووي، من خلال حشد التأييد الأفريقي وتفعيل الدور الإقليمي لها، وتأكيد جدارة إيران بلعب دور قوى في منطقة حوض النيل ينافس القوى الإقليمية الأخرى، هذا إلى جانب اتخاذ إيران لقرار البدء الفعلي في إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠٪، مستخدمة في ذلك مواردها النفطية الضخمة سواءً كنفط خام أو مكرر أو في صورة اعتمادات مالية.



ط- الترويج لمبادئ السياسة الخارجية الإيرانية: تركز إيران على إبراز عدة مبادىء ابرزها: أنها تهدف للتعايش السلمي والحوار بين الحضارات، السعي لبناء عالم يعيش في سلام ووئام بما يضمه من ثقافات مختلفة، إلى جانب العمل على إنهاء المواجهات بين الشعوب ، إزالة أسباب التوتر بينها وبين مختلف الدول، إعادة تأسيس العلاقات الدولية الإيرانية على أساس مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية والاحترام المتبادل والمساواة، احترام المبادئ العالمية لإعلان حقوق الإنسان، الحرص على تسوية الصراعات الدولية والإقليمية عبر الآليات السلمية، وعدم اللجوء إلى الإرهاب أو العنف.(١٣)

ي- إبراز صورة إيران القومية كنموذج تنموي: تأكيد إيران رفضها وجود طريق وحيد للتنمية يرتبط بالنموذج الغربي الرأسمالي، وأنها تمثل نموذجاً تنموياً فريداً يقوم على رؤية إسلامية، ويسعى بشكل دؤوب لتحقيق التنمية بالاعتماد على المقدرات القومية، والشباب الأكفاء في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، حيث يؤمن النظام الإيراني بأن الدولة التي تعتمد على الشباب يمكنها احتلال مكانة متقدمة على الصعيد العالمي.

ك- إظهار قدرتها كقوة إقليمية كبرى ارتباطًا بما تملكه من إمكانيات مختلفة (سياسية - اقتصادية - عسكرية)، وهو ما يؤهلها لزيادة نفوذها في المنطقة، تعتبر إيران مُفتاحاً هاماً للدائرة النفطية المحيطة ببحر قزوين والجمهوريات السوفيتية السابقة التي لها أصول فارسية وغالبية شيعية - معظمها علمانية - وأن إيران بمثابة المعبر لدول منطقة بحر قزوين المغلقة إلى الخليج العربي وإلى أوروبا، كما أن إيران يمكن أن تكون أداة هامة في احتواء روسيا الاتحادية بكونها بديلاً للنفط والغاز الروسيين إلى أوروبا عن طريق تركيا.

ل- العداء الظاهري لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والخروج بأيديولوجية إيرانية مضادة. السعي لتكون إيران صاحبة قوى أيديولوجية من خلال الاستناد إلى الشعارات الدينية والزج بها في معترك الحياة السياسية؛ لتجد تأييداً، وتستمد شرعية من قوتها الأيديولوجية لتنافس أيديولوجية القوى الكبرى (١٤)، والعمل على توقف تغلغل القوى الدولية في المنطقة، وذلك بالقيام بتوسع مضاد في المنطقة رغبة منهم في التخلص من الفكر الصهيوني والرأسمالي.

٢ - محددات إقليمية:

لاشك أن تصاعد الدور الإيراني واندفاعه لتحقيق طموحاته الإقليمية في السنوات الأخيرة وبصفة خاصة منذ بداية الألفية الثالثة، ما هو إلا نتاج الاستثمار الجيد من النظام الإيراني للمتغيرات الجارية سواء لمعالجة الأزمات والمشاكل التي يمر بها العالم، وإن كانت تُعطى الأولوية للمنطقة الحيوية الممتدة ما بين المنطقة العربية وحتى جنوب آسيا ومجالها الحيوي في الشمال والجنوب، لما يتوفر لها من ثروات وطاقة وتزدحم به من أزمات وقضايا تحمل أكثر التهديدات للأمن والسلم الدوليين.(١٥)

وتاتى الاستفادة الإيرانية من التطورات التي طرأت على النظام الإقليمي، والتي استهدفت في جوهرها النظام الرسمي العربي لصالح تأسيس نظام إقليمي جديد يقوم على أسس الجغرافيا الاقتصادية والسياسية أكثر مما يقوم على الاعتبارات القومية من جهة، كما سعت ايران للتغيير من معادلة توازن القوى داخل دوائره الرئيسية خاصة المؤثرة معها (نظامي صدام في العراق، وطالبان في أفغانستان)، وتوفير بيئة أمنية لتشكيل شبكة أمان ودعم للقدرات الإيرانية سواء بالتحالف مع بعض الأطراف العربية أو مع التنظيمات اللبنانية/ الفلسطينية والشيعية المنتشرة بالمنطقة من جهة أخرى.

في ضوء ما سبق تكثف إيران جهودها وتحركها الخارجي خلال المرحلة الحالية لدعم وتعزيز وجودها الإقليمي وبالقارة الإفريقية خاصة بمنطقة حوض النيل - وقد أسهمت العديد من العوامل في تعزيز دور وحضور إيران الإقليمي:

أ - سقوط نظام طالبان بعد التدخل الدولي في أفغانستان بقيادة أمريكية في نوفمبر ٢٠٠١م، حيث أسهم ذلك في تخلص النظام الإيراني من نظام يتناقض معه أيديولوجياً، وفي تعزيز نفوذ إيران في أفغانستان .(١٦)

ب- الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، والذي أسهم بصورة كبيرة في تخلص النظام الإيراني من خصم عنيد خاض معه حرباً امتدت لثمان سنوات، ثم السعي الأمريكي للانسحاب التام من العراق حيث ترتب على ذلك الانسحاب منح النظام الإيراني الفرصة للدفع بالقوى العراقية الموالية له لتصدر المشهد السياسي في دولة كانت تمثل تحدياً تاريخياً لنفوذ إيران الإقليمي. وبالتالي، فقد أضحى النظام الإيراني رقماً صعباً في المعادلة العراقية، وباتت الولايات المتحدة الأمريكية مضطرة إلى التنسيق مع إيران فيما يتعلق بمستقبل الأوضاع بالعراق.

ج- تراجع حجم المساعدات الخليجية والعربية لخطط التنمية الاقتصادية بالدول الإفريقية كأحد انعكاسات حرب الخليج والحرب العراقية والحرب على الإرهاب.

د- التنافس الإقليمي (الإيراني/ المصري/ السعودي) في بعديه الأفريقي والخليجي، بالإضافة إلى الصراع الإقليمي الإيراني/ الإسرائيلي/ التركي في نفس البعدين.

هـ- تراجع التعاون العربي/ الأفريقي لأدنى معدلاته خلال الفترة الأخيرة، وترك الساحة الإفريقية لقوى إقليمية غير عربية (تركيا - إسرائيل).

و - استغلال حالة الضعف الإستراتيجي التي تتسم بها المنطقة العربية، وسعي إيران والقوى الإقليمية الأخرى للبحث عن أدوات جديدة لإحياء وتدعيم أدوارها الإقليمية، واستعادة أمجادها الإمبراطورية القائمة على اعتبارات تاريخية أو أيدلوجية.(١٧)

ز - تعديل إيران إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في نقل ثقل المعركة من الشمال في سوريا ولبنان إلى جنوب الجزيرة العربية في اليمن، بعد تيقن إيران من محدودية فرص استمرار نظام حليفها بشار الأسد في دمشق، والشعور الايرانى بأن نفوزها فى سوريا ونفوذ حليفها حزب الله في لبنان، لن يستمر طويلًا، الأمر الذي دفعها إلى التفكير بجدية لنقل ثقل هذا النفوذ إلى مناطق الشمال اليمني، والبحر الأحمر والقرن الأفريقي مستغلة العلاقات القوية التي تربطها بالنظام الإريتري.(١٨)

ح- تزايد ثقل تأثير الدور الإيراني بالاستفادة من أخطاء السياسات الدولية خاصة بعد إسقاط قوى التوازن والتهديد لإيران (نظام صدام حسين في العراق، ونظام طالبان في أفغانستان)، وتحول كل من البلدين لمناطق نفوذ ومصالح إيرانية.(١٩)

ط- تصاعد وتعدد الظواهر السلبية المؤثرة على استقرار الأوضاع الأمنية، حيث أفرزت الأزمات وبؤر التوتر التي أصبحت تسود النظام الإقليمي العديد من الظواهر السلبية، يأتي في مقدمتها:

(١) تصاعد ظاهرتي الإرهاب والتطرف مع اتساع مجالها الجغرافي الذي امتد لشمال أفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي.

(٢) بروز ظاهرة القرصنة في منطقة خليج عدن وبحر العرب، وعدم استبعاد امتدادها مستقبلاً في اتجاه الخليج العربي أو البحر الأحمر.(٢٠)

(٣) تزايد النزعات الانفصالية والصراعات

الطائفية والمذهبية والعرقية في المنطقة، والتي أصبحت تشكل إحدى ذرائع التدخل في الشئون الداخلية للدول ووسائل التجزئة والتقسيم وإثارة الأزمات السياسية داخل الدول.

٣ - محددات دولية:

أ - تراجع قوة وفاعلية التنظيم الدولي "الأمم المتحدة" لصالح صعود قوة النظام الدولي بآلياته ومؤسساته، بعد أن زادت سيطرة القوى الدولية خاصة الأمريكية على الأمم المتحدة والعمل على إعادة صياغة مبادئها وتوظيف آلياتها وقراراتها لدعم السياسات الخاصة بإعادة تشكيل النظام الدولي، وفي هذا الإطار يبرز محدودية فاعلية نظام الأمن الجماعي داخل الأمم المتحدة اتجاه تقديم حلول للقضايا المصيرية بالمنطقة مقارنة بسياساته الانتقائية التي تصدر قرارات تُسهم في زيادة تأزم الأوضاع بالمنطقة وإرساء قواعد جديدة تحت مظلة التدخل الإنساني ومكافحة الإرهاب تتجاوز مبادئ السيادة الوطنية وخصوصية التقاليد والأديان والأعراف للشعوب، وهو ما تبرزه القرارات المرتبطة بالقضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية والأوضاع في السودان ومكافحة الإرهاب.(٢١)

ب- إعادة بناء التحالفات السياسية والاقتصادية بعد التخلي عن السياسات الأحادية والعزل والمقاطعة، والاعتماد على سياسات جديدة تقوم على التعاون والمزج بين مختلف الأدوات والسبل في معالجة الأزمات والقضايا، وفي هذا الإطار يمكن إدراك تصاعد التنافس بين القوى الدولية والأخرى الصاعدة حول مناطق النفوذ وإنتاج الطاقة وخطوط تدفقها والثروات، خاصة المواد الإستراتيجية، والتي تتواجد بصفة أساسية بالقارة الأفريقية.

ج- التوافق الدولي على توسيع النطاقين (الجيوسياسي والجيواستراتيجي) للمنطقة العربية لتشمل مناطق الجوار بآسيا الوسطى وربطه بأي ترتيبات جارية في مجاله الحيوي (شمالًا القوقاز وجنوبًا بالقرن الأفريقي)، وهو ما يمكن ملاحظته في كثافة التواجد الدولي بخليج عدن وبحر العرب، ودخول الناتو منظومة الأمن بشرق المتوسط والخليج العربي وعمقه بالقرن الأفريقي والخطط الأمريكية لنشر منظومة الدفاع ضد الصواريخ التي تشمل بناء مظلة تمتد من بحر قزوين مروراً بتركيا والمتوسط والبحر الأحمر وشرق أفريقيا وبحر العرب إلى الخليج العربي).

د- التوجه الدولي الحالي نحو أفريقيا والذي يتسم بأنه ذو صبغة اقتصادية بالدرجة الأولى

(الشراكة الصينية/ الإفريقية "إقامة منتدى التعاون الصيني - الأفريقي منذ عام ٢٠٠٠م، فضلاً عن أن حجم التبادل التجاري يبلغ حوالي ٢٠٠ مليار دولار" - سعى فرنسا لاستعادة نفوذها بالدول الفرانكفونية" التدخل الفرنسي في مالي عام ٢٠١٢م - المنظمة الفرانكفونية التي أُعلن عنها رسميا في ١٩٧٠م، بمفهومها الجديد باسم "وكالة التعاون الثقافي والفني للتبادل الثقافي مع الحكومات" (٢٢) - إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية القيادة العسكرية الأمريكية الخاصة بأفريقيا "أفريكوم" تضم دول القارة الإفريقية بأكملها باستثناء دولة واحدة هي مصر، حيث ظلت تبعيتها للقيادة المركزية الأمريكية التي تضم دول منطقة الشرق الأوسط كأحد محاولات فصل مصر عن محيطها الأفريقي - التحرك الهندي الهادئ نحو أفريقيا "منتدى قمة الهند أفريقيا والذي عقد في أكتوبر ٢٠١٥م، وقد بدأت الشراكة الإفريقية الهندية منذ عام ٢٠٠٨م" (٢٣) - الترقب الروسي لاستعادة النفوذ بالقارة الإفريقية "تركز روسيا علاقاتها مع دول الشمال الأفريقي، خاصة مع مصر في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م" - المساعي التركية لتعزيز تواجدها على الساحة الإفريقية "انضمامها كمراقب بالإتحاد الأفريقي منذ عام ٢٠٠٢م، وإعلانها عام ٢٠٠٥م عام أفريقيا، وعقدها القمة الإفريقية التركية في نفس العام) (٢٤)، فضلاً عن التغلغل الإسرائيلي بالقارة الإفريقية مع إعطائها أولوية خاصة لمنطقة حوض النيل "تقيم علاقات مع كافة دول حوض النيل عدا السودان".(٢٥)

هـ- تراجع حجم المساعدات الاقتصادية للدول الإفريقية في ظل الضغوط التي تمارسها المؤسسات المالية الدولية "صندوق النقد الدولي - البنك الدولي للإنشاء والتعمير" والدول المانحة على الأنظمة الحاكمة للتجاوب مع متطلبات التحولات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وخير مثال على ذلك تجميد الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها لمصر عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

و- اكتساب إيران سياسياً اعترافاً ضمنياً من القوى العظمى والكبرى بأنها أصبحت قوة نووية، حيث سمح لها هذا الاتفاق الدخول إلى الأسواق العالمية باعتبارها منتجة للطاقة النووية والنفطية وهو ما سيُشكل إضافة اقتصادية هائلة لإجمالي نتاجها القومي، ويمكّنها من إقامة أنماط جديدة من العلاقات الدولية

التي تُسهم في تعظيم مكانتها الإقليمية ووزنها الدولي، كما نجحت اقتصادياً في رفع العقوبات الاقتصادية التي أثقلت كاهلها، واسترداد الودائع المالية المحتجزة وعوائدها (أكثر من ١٥٠ مليار دولار)، وهو ما سيمكنها من استعادة توازنها الاقتصادي المفقود، وقد نجحت عسكرياً في الإبقاء على البنية الأساسية لجميع منشآتها النووية، سواء العاملة في تخصيب اليورانيوم، أو المنتجة للماء الثقيل (مفاعل آراك) الأمر الذي سيُزيد من قدراتها على امتلاك الرادع النووي مستقبلاً، كما نجحت في الإبقاء أيضاً على قاعدة صناعاتها الحربية الثقيلة، حيث سمح لها الاتفاق بإنتاج جميع أنواع الصواريخ البالستية بما في ذلك الصواريخ بعيدة المدى، لكنه لم يسمح لها بإنتاج الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية. (٢٦)

مجمل تلك العوامل أدت إلى سيطرة مفهوم توسعي على التوجهات الإقليمية لإيران، فمن المفترض أن الطابع الدفاعي هو الذي يمثل جوهر مفهوم الأمن القومي لأي دولة، إذ عادة ما تهدف الدولة إلى الدفاع عن أراضيها وحماية مصالحها الأساسية، أو تعظيم تلك المصالح، وإيجاد بيئة تحد من احتمالات التهديدات الموجهة لها، لكن مشكلة المفهوم الإيراني للأمن القومي، تتمثل في أنه يبدو كمفهوم هجومي، من عدة زوايا كالآتي:

أ - إن إيران قوة إقليمية كبرى، لكن القيادة الإيرانية ترى أنها قوة إقليمية عظمى تسعى للهيمنة على الإقليم وتهدف للتوصل إلى صفقة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المنطقة.

ب- إن حالة العراق تطرح سؤالاً حول حدود الأمن القومي الإيراني، فهناك تصور بأن لإيران الحق في الدفاع عن نفسها في مواجهة تهديدات أمريكية واضحة في الجوار.

ج- إن هناك فارقاً بين الحفاظ على الكيان الثقافي والقيم المجتمعية للدولة الإيرانية، وبين تهديد الكيانات الثقافية والقيم المجتمعية في الدول الأخرى، فما تقوم به إيران ليس سياسة دفاعية وإنما محاولة لتصدير قيمها وثقافتها للأطراف الأخرى، وبالتالى فهو ليس حماية لأمنها من الاختراق وإنما محاولة اختراق الأطراف الأخرى.

يتضح من عرض المحددات التي تدفع إيران للترويج لنموذجها أن ذلك يصب في النهاية داخل نطاق المصلحة الوطنية لها في العمل على التعزيز من دورها الإقليمي، مما ينعكس على قوتها، ويرتكز النموذج الإيراني على أسباب أيديولوجية

معتمدة على إقحام الدين بشكل كبير في رسم سياستها الخارجية، والتي من بينها الترويج لنظامها السياسي.

بعيدًا عن الاعتبارات الأيديولوجية والسياسية والأمنية فإن لدى إيران أيضًا مصالح اقتصادية متعددة في منطقة دول حوض النيل بصفة خاصة وفي القارة الإفريقية بصفة عامة، ويعكس ذلك الآتي:

أ - دعوة نائب وزير الخارجية الإيراني للشئون الإفريقية "محمد دازه بكرى" القطاع الخاص في إيران إلى تكثيف التعاون مع أفريقيا وتأكيده أن القارة الإفريقية تشكل مجال واسع لنشاط الشركات الإيرانية، كما أوضح أن لإيران خطة شاملة في أفريقيا تشمل المجالات (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية).

ب- تأكيد وزير الخارجية الإيراني السابق "منوتشهر متكي" أن أفريقيا تحظى بالأولوية في سياسة إيران الخارجية، في حين وصف الرئيس الإيراني السابق "أحمدي نجاد" أفريقيا بأنها "أغنى قارة في العالم"، لذا يجب على إيران توسيع دائرة التعاون معها في مختلف المجالات، وبما يلبي في النهاية الأهداف والمصالح المشتركة لكل من الدول الإفريقية وإيران بعيداً عن سياسة الاستقطاب التي تنتهجها الدول الغربية.(٢٧)

ج- تأكيد مدير عام منظمة تطوير التجارة مع الدول العربية وأفريقيا، خلال جلسة لمناقشة التعاون بين إيران/ أفريقيا عقدت في مايو ٢٠٠٩م، أن إيران بلورت خطة تضم (٤٨) مشروعاً لتوسيع العلاقات مع دول أفريقيا، وتشتمل الخطة على تطوير وسائل الاتصال والمواصلات، وإقامة بنوك مشتركة خاصة مع دولة كينيا التي تمثل من منظور إيران بوابة الدخول لدول أخرى في القارة الأفريقية، وقد سبق أن عقدت إيران اجتماعاً مماثلاً في الثاني عشر من نوفمبر ٢٠٠٧م تركز على مناقشة إمكانيات التجارة بين (إيران/ أفريقيا)، وقد حضر هذا الاجتماع ممثلون عن (كينيا/ السودان).

كما أشار التقرير الإستراتيجي الإيراني (٢٠٠٧) إلى وجود عدد (٨) دوائر للأمن القومي الإيراني في (بحر قزوين - شبه القارة الهندية والعراق - تركيا - شرق المتوسط - الخليج العربي – اليمن - القرن الأفريقي - المحيط الهندي، وهي تبدو من التقرير وكأنها دوائر نفوذ وليس دوائر سياسة خارجية، فالأصل في فكرة الدوائر

هي أنها دوائر لحركة السياسة الخارجية، وليس حدوداً للأمن القومي، لحدود مفهوم الأمن القومي ترتبط في الأساس بفكرة التهديدات.

ثانياً: أهداف وأدوات السياسة الإيرانية تجاه دول حوض النيل

تحظى منطقة حوض النيل بأهمية خاصة في إستراتيجية السياسة الخارجية الإيرانية نتيجة لارتباطها بدوائر اهتماماتها الرئيسية (نشر العقيدة - استعادة مكانتها كقوة إقليمية بمنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والساحة الخليجية بصفة خاصة - تحقيق مصالحها الاقتصادية)، وذلك انطلاقًا من مجموعة أدوات إجمالية يعد أبرزها الآتي:

١ - التقارب الجغرافي:

حيث تسعى إيران لاستغلال عامل التقارب الجغرافي بين دول حوض النيل والدول العربية خاصة بشمال القارة من ناحية ومعها من ناحية أخرى لصالح تأمين تحقيق أهدافها القومية خاصة ما يتعلق منها بوضعيتها على الساحة الخليجية (العلاقة بين منطقة القرن الأفريقي والخليج العربي في تأمين طرق التجارة البترولية وتهديد المصالح المصرية والسعودية) ونشر عقائدها الدينية، فضلاً عن مصالحها الاقتصادية (ضمان أسواق قريبة لتصريف إنتاجها - الحصول على احتياجاتها من المواد الخام خاصة الإستراتيجية).

٢ - معطيات الواقع بدول حوض النيل:

أ - طبيعة ما يسود تلك الدول من تدهور في الأوضاع الاقتصادية، وانتشار الجفاف والمجاعة في ظل ارتفاع الأسعار العالمية مع تنامي حجم مديونيتها الخارجية.

ب- ضعف العقيدة الدينية وانتشار الديانات الوثنية بالدول الأفريقية.

ج- عدم الاستقرار السياسي وتصاعد النزاعات والصراعات الإفريقية في ظل ما يعترضها من عوامل عديدة أهمها (مشاكل حدودية "مصر والسودان"، حروب أهلية "السودان"، لاجئين، انهيار اقتصادي، جفاف، الصراعات الناشئة عن النزاعات القبلية والعرقية "جنوب السودان"،... إلخ)، علاوة على القضايا التي طرحتها طبيعة التطورات التي تشهدها دول المنطقة ارتباطًا بالمتغيرات الدولية، وما يتيحه ذلك من مناخ ملائم لاختراق تلك الدول وتحقيق الأهداف الإيرانية.

د- امتلاك القارة الإفريقية كميات وفيرة من الثروات الطبيعية من المواد الخام والمعادن ومصادر الطاقة وحاجة تلك الدول للمساعدة في التنقيب عن البترول والثروات بأراضيها، فضلاً عن حاجتها للمنتجات الصناعية، بالإضافة إلى المساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة والتي لم يتم

استغلالها بالشكل الأمثل حتى الآن.

هـ- بروز مظاهر تراجع نسبي على صعيد التعاون بين دول حوض النيل وإيران "السودان"، ارتباطاً بتحسب بعض الأنظمة من تأثير النشاط الإيراني على أمنها الوطني في ضوء مناهج الحركة التي يتبعها النظام الإيراني الحالي.

و- محاولة بعض الأنظمة استغلال علاقاتها مع النظام الإيراني لتجاوز ما تتعرض له من ضغوط دولية.

٣ - وضعية إيران الدولية:

ومحاولة الاستفادة من تطويع عائد علاقاتها بدول حوض النيل وشعوبها لصالح تحقيق غاياتها القومية وإنشاء المجتمع الإسلامي العالمي، فضلاً عن خدمة وجهة نظرها تجاه قضايا المنطقة داخل المنظمات والمحافل الدولية من جانب، وتأمين موقف سياسي داعم لتوجهات طهران واستقطاب الدعم الأفريقي لموقفها في صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الغربية بشأن برنامجها النووي من جانب آخر.

٤ - احتياجات نمو الدولة:

توفير الاحتياجات الإيرانية من المواد الخام خاصة الإستراتيجية (اليورانيوم) اللازمة لتطوير برامجها وأهدافها النووية من ناحية وضمان توفير أسواق قريبة لتسويق إنتاجها من ناحية أخرى.

أهداف التحرك الإيراني بمنطقة حوض النيل وأدوات تحقيقها:

تسعى إيران لتطوير علاقاتها بالدول الإفريقية بوجه عام ودول حوض النيل بوجه خاص، وفي هذا الإطار برز قيام الرئيسان السابقان (محمد خاتمي - أحمدي نجاد) بالإضافة إلى كبار المسئولين الإيرانيين بالعديد من الجولات الإفريقية التي تم خلالها توقيع العديد من اتفاقيات التعاون المشترك في مجالات(الاقتصاد، التجارة، الطاقة، الزراعة، النواحي الفنية،...)، وارتباطاً بإستراتيجية السياسة الخارجية الإيرانية فإن أهدافها تجاه القارة الإفريقية - يمكن إيجازها على النحو التالي:

١ - أهـداف سياسية:

أ - كسر العزلة الدولية التي تواجهها، وتأمين موقف سياسي داعم لتوجهات طهران واستقطاب الدعم الأفريقي لموقفها في صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الغربية بشأن أزمة برنامجها النووي خاصة في ضوء ثقل التجمع الأفريقي بالمحافل الدولية (٥٣ دولة أعضاء بالجمعية العامة للأمم المتحدة، ٣ عضواً غير دائم بمجلس الأمن الدولي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مجلس حقوق الإنسان، ٠٠٠)، فضلاً عن تقارب المواقف مع بعض الدول الإفريقية (زيمبابوي،

السودان، إريتريا) في إطار تشابه ظروف علاقاتها الخارجية والتي يسودها التوتر مع الغرب.(٢٨)

ب- تطويق الدول العربية خاصة الإفريقية من الجنوب بنظم حكم موالية لسياستها تحقيقًا لطموحاتها في فرض الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة.

ج- توسيع نطاق العلاقات مع الدول المحورية في النطاقات الجغرافية المختلفة بأفريقيا، وهو ما برز من خلال الحرص على بحث آفاق تعاون جديدة مع أوغندا باعتبارها إحدى الدول الفاعلة بمنطقة حوض النيل (افتتاح أوغندا سفارة في إيران - مشروع تعاون مشترك لإقامة صناعات زراعية بأوغندا - السعي لتنفيذ عدد من الاتفاقيات التجارية وزيادة وارداتها من الشاي والبن الأوغندي).

د - الرغبة في القيام بدور يتجاوز الإطار القومي والإقليمي، الأمر الذي يساهم في امتلاك العديد من الأدوات التي تمكنها من المساومة في مواجهة الضغوط الدولية المتزايدة عبر بناء عدة محاور تؤثر في إعادة تشكيل توازنات القوى.

هـ- ترسيخ النفوذ السياسي الإيراني كجزء من محور مناوئ للغرب ينتمي إلى دول العالم الثالث تحاول إيران تثبيته مع القيام بمحاولة الحد من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية والغرب.

و- الترويج لمبادئ السياسة الخارجية الإيرانية من خلال الترويج للنموذج الإيراني، فضلًا عن تأسيس العلاقات الدولية الإيرانية على أساس مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية والمساواة والاحترام المتبادل وإزالة أسباب التوتر بين إيران والدول الأخرى.(٢٩)

٢ - أهداف اقتصادية:(٣٠)

أ - ترتبط بمطالب تطوير الدولة الإيرانية وما تشكله منطقة حوض النيل من أهمية في هذا المجال في ضوء (الموارد الطبيعية المتاحة بها - التعاون المشترك مع دول المنطقة كبديل عن تراجع حجم الاستثمارات الغربية نتيجة للعقوبات الدولية التي تواجهها - فتح أسواق تلك الدول أمام منتجاتها).

ب - تهيئة المناخ لدعم التعاون التجاري والاستثماري مع دول حوض النيل.

ج - تنشيط التعاون وتبادل الخبرات في المجالات النفطية والطاقة.

د - اكتساب مناطق نفوذ تتيح لها منافسة التطلعات العربية خاصة مصر في منطقة

حوض النيل بصفة خاصة وعلى الساحة الإفريقية لتعزيز وضعيتها كقوة إقليمية من ناحية وخدمة مصالحها الاقتصادية من ناحية أخرى، وذلك من خلال (الحصول على المواد الخام خاصة الإستراتيجية منها اللازمة لبناء وتطوير صناعاتها المدنية والعسكرية - توسيع دائرة استثماراتها الخارجية لدعم اقتصادها - ضمان أسواق قريبة لتصريف إنتاجها).

هـ - الحفاظ من خلال علاقاتها بالدول الإفريقية النفطية على أسعار النفط وتفعيل منظمة "الأوبك" لتعبر قراراتها عن الدول المنتجة وليس المستهلكة.

و- إبراز الصورة القومية للدولة الإيرانية كنموذج تنموي حيث ترفض إيران فكرة وجود طريق أحادى للتنمية يرتبط بالنموذج الغربي، وتروج إلى أهمية احتذاء دول حوض النيل بالنموذج التنموي الإيراني، وتؤكد على إمكانية استفادة دول المنطقة من الخبرات الإيرانية في العديد من المجالات التنموية.

٣ - أهداف أيديولوجية:(٣١)

أ - تعزيز الارتباط بالطوائف الشيعية في شرق وغرب أفريقيا وتوظيفها لخدمة أهدافها في نشر المذهب الشيعي بين مسلمي أفريقيا خاصة في ضوء زيادة العناصر الشيعية بها (التقاء الرئيس الإيراني والمسئولين الإيرانيين خلال جولاتهم مع ممثلي الجمعيات الإسلامية في الدول التي تشملها جولاتهم) من ناحية وخدمة باقي أهدافها خاصة السياسية والاقتصادية بالساحة الإفريقية من ناحية أخرى.

ب- تصدير الثورة الإسلامية، سواء بواسطة منظمات إسلامية إيرانية أو مراكز ثقافية يتم استخدامها لنشر وترويج المواد الدعائية الشيعية وتجنيد السكان، مع استغلال الإمكانات التي تمتلكها الدول الإسلامية أو الجاليات التي تعيش في دول أفريقيا الشرقية لتحقيق أهدافها.

٤ - أهداف عسكرية/ أمنية/ علمية:(٣٢)

أ - تطوير علاقات التعاون العسكري مع الدول الإفريقية وبوجه خاص دول شرق وجنوب أفريقيا لتبادل الخبرات وفتح أسواق لمنتجاتها العسكرية ومحاولة إيجاد نظم (موالية - صديقة) بهذه الدول لضمان عدم تعاونها في أي عمليات عسكرية تجاهها.

ب- تعزيز تواجدها بمناطق وجود خام اليورانيوم أو بالقرب منها (منطقة دارفور بالسودان وجنوب أفريقيا والنيجر يظلان مصدراً محتملاً لليورانيوم).

ج- التواجد بمنطقة حوض النيل (تعزيز علاقاتها مع

كل من إثيوبيا وإريتريا) لتأمين تجارتها البترولية مع محاولة السيطرة على هذه الطرق واستغلالها كوسيلة ضغط على الدول الخليجية ومصر.

د - تأمين خطوط مواصلات تجارتها لوسط وجنوب القارة الأفريقية.

هـ- ترسيخ الوجود الإيراني براً وبحراً في الدول والموانئ التي ترى إسرائيل أنها تهدد خطوط الإبحار الحيوية في الأزمات، خاصة على مشارف البحر الأحمر.

و- إقامة خطوط بحرية وبرية تقود إلى ساحات الصراع الرئيسة التابعة لإيران في الشرق الأوسط والتي يمكن عن طريقها تهريب الوسائل القتالية والنشطاء إليها.

ز- اختراق النظم الأمنية والإقليمية الخاصة بمنطقة حوض النيل، باعتبارها ممر وبوابة للممرات البحرية الكبرى التي تطل عليها المنطقة العربية وهي البحر الأحمر، وهذا ما يفسر سعيها لتعزيز علاقاتها مع إريتريا والسودان، الأمر الذي يُلقي بظلاله وانعكاساته السلبية على الأمن القومي المصري.

مؤسسات تنفيذ السياسة الإيرانية في دائرة حوض النيل:

تسعى إيران لتحقيق أهدافها على الساحة الإفريقية معتمدة في ذلك على مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والتي يتوقف دورها على اختصاص كل منها واتجاهاته واهتماماته والتي تتمثل في الآتي:(٣٣)

١- رئيس الدولة ومجلس الوزراء، يقوم ببحث وتحديد ووضع السياسية الخارجية للدولة واتخاذ القرارات الرسمية بشأن الحركة على الساحة الأفريقية، كذا قيام الرئيس بجولات وزيارات ولقاءات ثنائية ومتعددة مع القادة الأفارقة بالإضافة إلى تكليف الوزراء بالقيام بالزيارات والجولات المتعددة للدول الإفريقية لبحث دعم أوجه التعاون معها وأنسب أساليب تطويرها.

٢- وزارة الخارجية، تعد المؤسسة الرسمية المعنية بتنفيذ السياسة الإيرانية بأفريقيا من خلال بعثاتها الدبلوماسية التي تسعى إلى تحقيق الآتي (جمع المعلومات عن الدول الإفريقية - متابعة الموقف السياسي بكافة جوانبه الداخلية والخارجية - القيام بالنشاط الإعلامي والدعائي للأفكار والمبادئ الإيرانية).

٣- وزارة الإعلام والثقافة، وتعد أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق الأهداف الإيرانية على الساحة الإفريقية لما تمثله من أهمية في إعداد وسائل نشر الفكر والعقائد الإيرانية وبما يساهم



في سرعة التأثير على التجمعات الشعبية داخل الدول الأفريقية.

٤- المجلس الأعلى للأمن القومي، ويضم وزراء (الدفاع - الخارجية - الداخلية) بالإضافة إلى مدير الاستخبارات، ويقوم بتنسيق السياسات (الاجتماعية - الثقافية - الاقتصادية) وأعمال الاستخبارات لصالح تنفيذ إستراتيجية الحركة الإيرانية بأفريقيا ودول العالم من خلال استثمار كافة الإمكانيات المادية والمعنوية المتاحة.

٥- البرلمان الإيراني، يقوم بتحديد أهداف الدولة من حيث ارتباطاتها الخارجية من خلال لجنة العلاقات الخارجية.

٦- مجلس خبراء الخلافة (الأوصياء)، هو الجهة المعنية بإعداد وتأهيل البعثات والكوادر العاملة في مجال نشر الفكر الإيراني في الدعوة الإسلامية.

٧- يتم الاعتماد على العديد من العناصر العاملة في المسرح الأفريقي لتنفيذ السياسات الإيرانية والتي يعد أبرزها:

أ - مراكز نشر الثقافة والفكر الإيراني بالدول الإفريقية والمتمثلة في (الجامعة الإفريقية العالمية التي تم إنشاؤها بالتعاون مع السودان - المدارس الدينية - المدارس العامة ذات الطابع الاستثماري والتي تضم طلبة سنة بهدف تشييعهم - المراكز والمكتبات الثقافية "تقوم بدبلجة الأفلام الإيرانية الشيعية باللغات المحلية").

ب- الجاليات اللبنانية الشيعية خاصة بغرب وشرق القارة الأفريقية.

ج - الخبراء الإيرانيون العاملون في مجالات التعاون المختلفة بأفريقيا.

د - رجال الطوائف الدينية والقيادات الإفريقية التي يتم استقطابها لصالح نشر العقائد الإيرانية من خلال تقديم الدعوات لهم لزيارة إيران، فضلًا عن تقديم المنح التعليمية لهم بإيران وإعادتهم لنشر الأفكار الشيعية بدولهم.

هـ - البعثات الدينية الإيرانية (أئمة المساجد) المقيمة/ غير المقيمة بالدول الأفريقية.

و - المراكز الصحية والمستشفيات التي تجمع بين الطابع الاستثماري والخيري.

أدوات إيران للترويج لنموذجها:

تستند أي سياسة يتم انتهاجها من قبل أي وحدة دولية على عدد من الآليات والأدوات التي يتم الاستناد إليها؛ لتكون تلك الوسائل مجتمعة هي محاولة لإيجاد الطريق السليم الذي به يتم نجاح تلك

السياسة، وغالبًا ما تسعى الوحدات الدولية إلى الاستناد إلى قواها أيًا كانت صلبة أو ناعمة لتحقيق تلك الأهداف، فإما أن تستند إلى القوة الصلبة مستخدمة الآلة العسكرية، ويتم هذا عن طريق الحروب أو باستخدام القوة الناعمة وهي الأنسب والأقدر على تنفيذ السياسات خاصةً إن كانت تصب في ما يعرف بالترويج للنموذج السياسي للوحدة الدولية. فقد استخدمت إيران كلًّا من القوة الصلبة في الترويج لنموذجها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولم تكن غافلة عن دور القوة الناعمة في تحقيق سياستها خاصةً بعد الثورة الإيرانية، فوضعت عددًا من الآليات المعمول بها إلى الآن مع تطويرها لتحقيق ما بات يعرف بتصدير الثورة أو المد الثوري أو ما يتم الاستعاضة عنه في الوقت الحالي بما يمكن تسميته: الترويج للنموذج الإيراني، وقد ارتكزت إيران على عدد من الأدوات يمكن تصنيفها كالآتي:

١ - الأداة الدبلوماسية الرسمية هي وزارة الخارجية:

وما يتبعها من سفارات إيران في الدول العربية، يقول الإمام الخميني: إننا لا نعني بتصدير الثورة حشد الجيوش؛ بل نريد أن نوصل صوتنا إلى أسماع العالم، وإن إحدى المؤسسات التي نبغي لها أن تعمل على تعريف العالم بقضايا إيران والإسلام ومعاناة الشعب الإيراني على أيدي الشرق والغرب هي وزارة الخارجية، فهي مسئولة عن إطلاع العالم على نهجنا وتطلعاتنا،(٣٤) وتعد من الأدوات المنبثقة عن وزارة الخارجية الملحقات الثقافية التي تقوم بالعمل على إنتاج أفلام جيدة حول إيران، يتم إعدادها وتوزيعها عبر الملحقات الثقافية لإيران في المنطقة، والعمل على الاستفادة من أكبر قدر من الفرص، مثل: المعارض الثقافية وإقامة الأسابيع الثقافية ليتم التعريف بالثقافة الإيرانية(٣٥) التي هي جزء من نظامها السياسي.

٢ - الدبلوماسية الشعبية:

ثمة اهتمام إيراني خاص بالدبلوماسية الموجهة إلى القطاعات الشعبية، تحديداً على المستوى الثقافي، والعمل على تنمية العلاقة بين المؤسسات الإيرانية والمؤسسات الموازية في العالم العربي والإسلامي، والتي من شأنها تقوية العلاقات ورفع مستوى الجاذبية للنموذج الإيراني، ومن هنا فإن دبلوماسية الاقتحام الإيرانية تتجه في التوجيه إلى الأحزاب والمنظمات والهيئات والمؤسسات الشعبية في الدول الأخرى،(٣٦) فيتم السعي للاستفادة من الوسائل الإعلامية، وأيضًا من الصحف للتعريف بإيران والثقافة الإيرانية وأيضاً تستفيد من الإنترنت، فهناك مواقع عديدة بلغات مختلفة؛ تحديدًا باللغة العربية، تتناول موضوعات ثقافية مختلفة خاصة بإيران، وتعمل على طرح

الفكر الإيراني بشكل مؤثر ولافت، وذلك بالارتكاز في الأساس على صبغها بصبغة إسلامية، فعلى سبيل المثال يعد:

أ- الإعلام:

من الأدوات المهمّة للترويج للنموذج الإيراني أو تصدير الثورة: يقول الخميني إننا نريد تصدير ثورتنا، وإن هذا لا يعنى أننا نريد تحقيق ذلك بالسيف؛ بل نتطلع إليه عن طريق الإعلام والتبليغ، مما يعكس أهمية الإعلام كأداة لتحقيق السياسة الخارجية الإيرانية، وتحديداً في سياسة الترويج لنموذجها، ومن هنا خرجت إيران بعدد من السبل لتصل إلى الدول العربية، مثل وسائل الإعلام المقروءة والمرئيّة، مثل قناة العالَم الإخبارية التي نشأت في العام ٢٠٠٣، وهي قناة إخبارية، ذات توجه شيعي، ناطقة بالعربية، موجهة للناطقين بالعربية في العالم العربي وخارجه، تبث من طهران في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تديرها هيئة إذاعة جمهورية إيران الإسلامية، ضمن مجموعة من القنوات الإيرانية الإخبارية الناطقة بلغات مختلفة، ومن أهم أهدافها توجيه الرأي العام للدفاع عن إيران والثورة الإسلامية، وتصدير الفكر الشيعي. ونقد الحكومات العربية وخاصةً دول مجلس التعاون الخليجي.

ب- الإنترنت:

بالإضافة إلى إنشاء المواقع الإلكترونية الناطقة بالعربية، كالموقع الإلكتروني لعلى خامنئى الذي أصدر فيه صفحة خاصة باسم "الصحوة الإسلامية" تصدر باللغات: الفارسية، والعربية، والإنجليزية، وتنشر كل ما يتعلق بأنشطة وتفاعلات الثورات العربية.

٣ - المؤتمرات والندوات:

يقول الخميني: الشعوب تجهل أشياء كثيرة، حاولوا أن تذهبوا بين أوساط الناس وأن تلتقوا العامة، وتخطبوا وتحاضروا فيهم، ويجب أن تعرفوا أن الزيارة مرة أو اثنتين غير كافية؛ بل يجب المبادرة بالسفر كلما سنحت الفرصة. فإيران عملت على التركيز على أدوات الحوار التي بواسطتها يتم عرض المادة السياسية المراد ترويجها، مثل استضافة طهران وعلى مدى ثلاثة أيام خلال الفترة (٢٨ - ٣٠ يناير ٢٠١٢م) مؤتمرًا بعنوان "الصحوة الإسلامية والثورات"، حيث حضره المئات من أعضاء الحركات الإسلامية في الدول العربية والإسلامية خاصةً الشباب، وتحدث فيه كبار القادة الإيرانيون، وفي مقدمتهم المرشد الأعلى للثورة الإسلامية على خامنئى، وتركز محور اهتمام المؤتمر على تأكيد مقولة رئيسة، مفادها أن الصحوة الإسلامية التي كانت الثورة الإيرانية في إيران أبرز تجلياتها، هي التي تسببت في إحداث الثورات الجارية في العالم العربي، والتي تتجه لإنتاج أنظمة

حكم إسلامية على شاكلة النظام السائد في طهران".(٣٧)

٤ - التبادل الطلابي:

تبرم الحكومة اتفاقيات ثقافية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودول مختلفة، وعلى أساس تلك الاتفاقيات الرسمية الثقافية التي تبرم مع دول أخرى تسعى لتوجيه وترشيد أنشطتها الثقافية، مثل تبادل الطلاب والأساتذة.

٥ - استخدام الدين بشكل صريح كأداة في حد ذاتها:

ويتم ذلك إما بتوظيف دور العبادة وأئمة المساجد، أو بالزج بالشعارات الدينية وتوظيفها لجذب المواطنين وإضفاء السياسات التي يريدون تنفيذها بصبغة روحانية، مثل استخدام مصطلح الشهادة أو نصرة الإسلام أو تعبئة الدعاة ورجال الدين وكتاب ومفكرين وقياديين إسلاميين للتأثير فيهم وتشكيل نسقهم العقائدي وتغيير أفكارهم بشكل يتماشى وتحقيق مصالح الجمهورية الإسلامية والترويج للنموذج الإيراني.

٦ - امتلاك القوة العسكرية ببعديها التقليدي وفوق التقليدي:

باعتبارها تلبي احتياجات تحقيق أهداف الأمن القومي الإيراني بدءاً من التصدي لأي تهديدات خارجية أو داخلية، مروراً بتحقيق التوازن مع القوى الإقليمية، وانتهاءاً بامتلاك مقومات المشاركة الإيجابية في تحديد مستقبل أي ترتيبات أمنية في مجالها الحيوي، والقدرة على معاونة حلفائها بمنطقة حوض النيل من خلال إمدادهم بالأسلحة أو تدريب العناصر الأمنية والعسكرية بالمنشآت العسكرية الإيرانية.

٧ - تقديم المساعدات الاقتصادية:

إعلان إيران التزامها بتقديم المساعدات الاقتصادية لدول حوض النيل خاصة تلك التي تُعاني من مشكلات اقتصادية حادة أو تحتاج لإعادة إعمار بنيتها الأساسية على خلفية الصراعات السياسية والأهلية داخلها مثل تقديم المساعدات اللازمة لدعم التنمية في القارة الإفريقية وفقًا للأفكار التي تطرحها مبادرة المشاركة الجديدة للتنمية في أفريقيا "النيباد"، مع طرح إمكانية الاستفادة من خبراتها المتطورة في مجالات عديدة مثل التنقيب عن النفط وصناعة المنتجات البتروكيميائية والزراعة والري وإدارة الثروة الحيوانية، وتقديم المساعدات التنموية لأوغندا.

٨ - إظهار التضامن الإيراني مع القضايا الأفريقية:

تواصل إيران حرصها على إظهار وتأكيد تضامنها مع القضايا والمواقف الإفريقية خاصة ما يتعلق بحقها المشروع في النهضة والتقدم بعيداً عن

استغلال الاستعمار الحديث لثروات تلك الدول دون تطوير بنيتها الأساسية، وأيضاً مع الدول التي تتعرض لعقوبات اقتصادية وعسكرية من جانب الدول الغربية مثل (السودان)، مع الإشارة إلى أن هذه العقوبات تتنافى مع حقوق الإنسان وتمثل تدخلاً في الشئون الداخلية للدول، كما أن لها انعكاساتها السلبية على الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

٩ - التركيز على الدور الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني:

تأكيد إيران على أهمية الدور الفاعل والمؤثر الذي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني (مؤسسات البنياد)(٣٨) أن تقوم به في تنمية وتفعيل علاقات التعاون الإيراني/ الأفريقي ونقلها من مستواها الحالي إلى مستويات أكثر تقدماً، وأن مهمة تنمية تلك العلاقات في المرحلة الراهنة لا ينبغي أن تظل مسئولية مطلقة للحكومات والدوائر الرسمية فقط.

١٠- توظيف موقع إيران الجيوإستراتيجي والجيوبوليتيكي والقدرات الشاملة للدولة:

للحصول على دور المركز المؤثر في قلب منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي في نطاق حلمها الأكبر بالإمبراطورية الفارسية التي تقف نداً للقوى العظمى الحالية والقوى العظمى التي ينتظر بزوغها مستقبلًا مثل (الصين - الهند).

١١- إنشاء اللجان الإيرانية الإفريقية المشتركة:

تمثل اللجان الإيرانية الإفريقية المشتركة أحد أهم آليات تطوير العلاقات بين إيران والدول الأفريقية، وتعتبر اللجان المشتركة مع كل من (السودان - نيجيريا - مالي - جنوب أفريقيا)، من أهم اللجان ذات الثقل مقارنة بباقي دول القارة، حيث يتاح لتلك اللجان خلال انعقادها تحديد أبرز المشاكل والمعوقات ذات التأثير على تنمية العلاقات ورفع تقارير بشأنها لسرعة اتخاذ القرارات المناسبة التي تساهم في استمرار توثيق علاقات التعاون الثنائي بين إيران وهذه الدول.

١٢- إشعال وتفجير الخلاف بين دول المنبع والمصب لحوض النيل:

من خلال توظيف كثافة الوجود والنفوذ الإيراني بالمنطقة ضمن الأوراق الضاغطة والمهمة في أي مقايضات سياسية محتملة، أو لدرء أخطار متوقعة.

في ضوء ما تقدم ومن خلال متابعة التحركات والأنشطة الإيرانية على الساحة الإفريقية خلال الفترة الأخيرة يبرز النجاح النسبي للآليات التي يستخدمها النظام الإيراني لتعزيز تواجده بمنطقة حوض النيل، حيث شهدت الفترة الماضية تنامي دور اللجان المشتركة مع العديد من الدول الإفريقية بالتوازي مع الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع

المدني لتحقيق الأهداف الإيرانية خاصة ما يتعلق بنشر المذهب الشيعي، فضلاً عن حرصها على تعزيز علاقاتها بالدول التي تتعرض لضغوط مماثلة لتلك التي تتعرض لها من جانب الدول الغربية.

أساليب وأدوات التحرك الإيراني في دول حوض النيل:

ترتيباً على ما تقدم، يبرز مدى جدية ونشاط التحرك الإيراني على الساحة الإفريقية لتحقيق الأهداف المخططة بإتباع أساليب اقتراب متعددة في كافة المجالات (السياسية - الاقتصادية - الفنية - الثقافية – الدينية...)، يستند جوهرها على النقاط التالية:

أ - الاعتماد على دبلوماسية التنمية الاقتصادية في بناء علاقاتها مع أنظمة الحكم الإفريقية باعتبارها تشكل أحد أسرع الأساليب ارتباطاً بحدة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها تلك الأنظمة وحاجتها الملحة للحصول على دعم اقتصادي خارجي.

ب- التركيز على الانتشار واحتواء التجمعات الشعبية والطوائف المختلفة من خلال مشروعات التنمية وتقديم المساعدات الإنسانية وإظهار الوجه الحضاري والإنساني.

ج - استغلال التواجد بين المجتمعات الشعبية لنشر أفكارها ومعتقداتها من خلال المراكز الثقافية والخبراء والدعاة العاملين في الميدان.

د - الحرص على استثمار ما تحققه من نجاح في نشر أفكارها لتوسيع وتعميق الفجوة بين الطبقات الحاكمة والمحكومة خاصة بالدول الإفريقية التي تتمسك أنظمتها بعلمانية الدولة وتتبنى اتجاهات ومعتقدات دينية مخالفة للنهج الإيراني لصالح انتزاع السلطة وخلق أنظمة تتبنى أفكارها وتدين لها بالولاء.

ارتباطاً بمحددات السياسة الخارجية لإيران، والأساليب التي تنتهجها لتحقيق الأهداف والمصالح القومية، فإنه يبرز أن إيران ترتكز في تنفيذ سياستها بدول حوض النيل على قوتيها الصلبة والناعمة، على النحو التالي:

* القـــوة الصلبـــة:

أ - السياسات الدبلوماسية، من خلال:

(١) تكثيف وجودها السياسي والدبلوماسي بدول حوض النيل، حيث نجحت في إقامة علاقات دبلوماسية مقيمة وغير مقيمة مع عدد (٨) من دول الحوض (مصر - السودان - إثيوبيا - إريتريا - الكونغو الديمقراطية - كينيا - تنزانيا - أوغندا)، بالإضافة إلى وجود سفارة لبوروندي بطهران.(٣٩)

(٢) دعم وتوثيق علاقات التعاون الثنائي مع دول حوض النيل من خلال تنشيط الزيارات

المتبادلة بين المسئولين الإيرانيين ومسئولي الدول الأفـريـقـيـة، جـولة وزيـر الخارجية الإيراني بعدد "٤" من دول حوض النيل (كينيا - أوغندا - بوروندي - تنزانيا) في فبراير ٢٠١٥م.

(٣) تنويع زيارات المسئولين لتشمل كافة المجالات مع اللجوء لاستخدام الوفود الإيرانية الكبيرة ذات التخصصات المختلفة في تنفيذ هذه الزيارات، زيارة وفد إيراني رفيع المستوى بقيادة حسين عبداللهيان المسئول عن الشؤون العربية في الخارجية الإيرانية، ومعه الرجل الثاني في فيلق القوات الجوية الإيرانية وبعض كبار القادة الأمنيين في مارس ٢٠١٥م إلى السودان، وتوجه الوفد عقب وصوله مباشرة إلى معسكر بالقرب من مصنع اليرموك بالخرطوم وزيارته لقاعدة الكنانة الجوية بولاية النيل الأبيض.

(٤) السعي لتوقيع اتفاقيات وبروتوكولات التعاون مع دول حوض النيل ومحاولة ربطها بحركة السياسة الخارجية الإيرانية، على غرار استئجار إيران جزيرة "دهلك" من إريتريا لتزويد الحوثيين بالسلاح والدبابات عبر ميناء "ميدي".

(٥) الاعتماد في بناء البعثات الدبلوماسية على المتخصصين في المجتمع الأفريقي ومشاكله واستثمارها في التحرك بين التجمعات والطوائف الشعبية سواء للحصول على المعلومات أو لنشر أفكارها واختراق المجتمع.

(٦) استغلال المؤتمرات والمنظمات الإسلامية لدعم وجودها وتحقيق أهدافها بأفريقيا، إضافة إلى دعمها الدائم للدول الإفريقية التي تستضيف مؤتمر منظمة العالم الإسلامي (الدعم الذي قدمته للسنغال لاستضافة القمة الإسلامية التي عقدت في مارس ٢٠٠٨م).

(٧) الاعتماد على الجاليات العربية اللبنانية الشيعية المتواجدة ببعض الدول كعنصر ضغط على قيادات دول حوض النيل من واقع تحكمها في اقتصاديات تلك الدول، لنشر أفكارها والقبول بالخيار الإيراني في توجهاتها نحو القضايا المختلفة.

(٨) استخدام عناصر مخابراتية متخصصة في الشئون الإفريقية تحت ستار دبلوماسي بسفاراتها في أفريقيا، لصالح تجميع وتحليل كافة البيانات والمعلومات التي تخدم مخططاتها في الدول التي تعمل بها.

ب- السياسات الاقتصادية:

ارتباطاً بمتطلبات الاقتصاد الإيراني التي يشكل أحد أركانها السعي لزيادة حجم صادرات

المنتجات الصناعية وكذا استيراد المواد الأولية اللازمة للإنتاج فضلاً عن زيادة حجم استثماراتها، فإن سياساتها بدول حوض النيل تركز على الآتي:

(١) استغلال حاجة معظم دول حوض النيل للمواد البترولية وتقديمها لها بأسعار تفضيلية عن السوق العالمي وكذا في صورة منح وهبات لبعض تلك الدول.

(٢) توقيع صفقات متكافئة مع عديد من دول حوض النيل لضمان زيادة عمليات التبادل التجاري مع فتح خطوط الملاحة الجوية والبحرية بينها وبين عدد من الدول، وكذا إنشاء شركات قابضة بدول الحوض للإشراف على تنفيذ المشروعات التي يتم الاتفاق عليها.

(٣) إبداء استعدادها لتمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية بدول حوض النيل، ولاشك أن ذلك يمثل أحد الوسائل التي تشعر الفئات الشعبية بتلك الدول بمدى إيجابية التعاون مع إيران.

(٤) القيام باستثمار أموالها في تنفيذ مشروعات مشتركة في المجالات المختلفة (الزراعية - الصناعية - منتجات البترول - السياحة - التعدين - النقل).

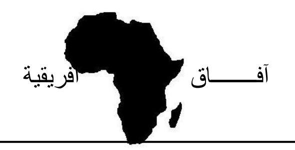
(٥) المشاركة في معظم المعارض المختلفة التي يتم تنظيمها بدول حوض النيل، إلى جانب إقامة بعض المعارض التي تخدم أهدافها ومصالحها بتلك الدول (تنظيم معرض بالقاهرة في يونيو ٢٠١٥م للصور الفوتوغرافية تحت عنوان "إيران ما وراء الصورة" يهدف للتعريف بإيران وشعبها).

(٦) الحرص على إعطاء عناية خاصة لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية والبناء والتشييد باعتبارهما يشكلان محور الاهتمام الرئيسي للدول الأفريقية.

ج- السياسات الأمنية والعسكرية:

(١) يعد النشاط الأمني والعسكري الإيراني بمنطقة حوض النيل نشاط محدود، ويتركز أساساً على عمليات دعم لبعض أنظمة الحكم التي ترتبط معها بعلاقات وثيقة وفي مقدمتها (السودان)، ارتباطاً بما تمتلكه إيران من خبرات عسكرية خاصة في مجال التصنيع الحربي، ومحاولات إيران الدائمة للحصول على اليورانيوم التي تحتاجه كوقود نووي لمفاعلاتها من جميع المناطق المتاحة بدول الحوض (السودان - الكونغو الديمقراطية).

(٢) تعتمد إيران في المقام الأول على عناصر الحرس الثوري للقيام بمهام التدريب خارج الأراضي الإيرانية.



*القــوة الناعمـــة:

أ- التعاون في المجال الديني:

تسعى إيران في إطار سياساتها إلى خلق المجتمع الإسلامي العالمي، ونشر معتقداتها والمذهب الشيعي على حساب المذاهب الإسلامية الأخرى بدول حوض النيل، وتستغل في ذلك انخفاض مستوى الوعي الديني لدى الغالبية العظمى من المجتمعات الإفريقية بالإضافة إلى انتشار الديانات الوثنية، من خلال الأنشطة التالية:

(١) إقامة المراكز الإسلامية وتزويدها بوسائل الدعوة من خلال إرسال الدعاة لدول حوض النيل، وكذا تقديم المنح والمساعدات المالية لنشر معتقداتها تحت ساتر مساعدة الإسلام والمسلمين (المركز الثقافي الإيراني في الخرطوم).

(٢) إقامة مدارس تعليم اللغة العربية وتحفيظ القرآن الكريم، بالإضافة إلى تقديم المنح الدراسية لأبناء تلك الدول، وكذا توزيع المطبوعات والمنشورات الدينية وشرائط التسجيل.

(٣) الحرص على استقطاب قيادات الجماعات الدينية في معظم دول حوض النيل خاصة التي تحظى بأسبقية متقدمة في الاهتمامات الإيرانية من خلال تقديم منح لإقامة شعائر الحج والعمرة.

(٤) استغلال الجاليات العربية خاصة اللبنانية لتحقيق التقارب مع الجماعات الدينية.

ب- التعاون في المجالات المجتمعية:

تُعطي إيران اهتماماً خاصاً بهذه المجالات باعتبارها أحد أهم عناصر الدفع الحقيقية لتنمية وجودها ونشر أفكارها على صعيد القارة الأفريقية، وذلك من خلال الآتي:

(١) في المجالات الاجتماعية والثقافية والإعلامية: يبرز التركيز على عقد الندوات والمؤتمرات ودعوة المسئولين ورجال الدين بأفريقيا للمشاركة فيها (٤٠)، وتوقيع اتفاقيات للتعاون الثقافي والإعلامي مع دول الحوض، فضلًا عن توزيع النشرات والدراسات الدعائية والثقافية الإيرانية، والإمداد بالخبراء والمتخصصين للعمل في كافة أوجه النشاط الثقافي، وكذا المشاركة بوفود كبيرة في الاحتفالات والمناسبات القومية التي تنظمها الدول، ودبلجة وترجمة الأفلام التي تحمل معتقدات الفكر الشيعي إلى اللغات المحلية الإفريقية وبما يخدم سرعة نشر أفكارها ومعتقداتها.

(٢) التعاون في المجال الطبي وتحسين الرعاية الصحية: تُعطي إيران أسبقية متقدمة لهذا المجال في ضوء ما يمثله من واجهة إنسانية لها

تجاه دول حوض النيل وما يتيحه من إمكانيات في اختراق التجمعات الشعبية خاصة في ظل احتياجات هذه الشعوب للخدمات الطبية والصحية، وتقوم بتنفيذ هذا النشاط من خلال المشاركة في إنشاء المستشفيات والمراكز الطبية وإدارتها، وإيفاد الأطباء والمتخصصين لتقديم المساعدات في مجالات العلاج والتمريض والعناية بالصحة العامة خاصة بالمناطق النائية، بالتوازي مع تقديم المنح والمساعدات الطبية والمشاركة في إجراء الأبحاث الميدانية على بعض الأمراض المتوطنة بتلك الدول، فضلاً عن تقديم الدعم الطبي العاجل للدول التي تتعرض لأزمات وكوارث للمساهمة في سرعة مواجهتها والتقليل من حجم الخسائر المتوقعة الناجمة عنها.

ج- التعاون في المجال الفني:

تسعى إيران لدعم علاقات التعاون الفني مع معظم الدول بما يدعم وجودها بين المجتمعات الشعبية، وذلك من خلال توقيع اتفاقيات للتعاون الفني تتضمن العديد من الأنشطة، يُعد أبرزها (تحديث وتطوير أساليب الزراعة والوسائل المستخدمة "الميكنة الزراعية" وطرق زيادة الإنتاج من المحاصيل الرئيسية والثروة الحيوانية - تطوير نظم الري واستخدام التقنيات العلمية الحديثة - تقديم الخبرة الطبية والمساهمة في بناء وإعداد المستشفيات - الإمداد بالخبرة الإيرانية في مجال التنقيب عن البترول والطاقة - توفير الخبرة الإيرانية في مجال البناء والتشييد).

على الرغم من الاهتمام الذي توليه إيران لتعزيز علاقاتها مع دول حوض النيل، إلا أنه يبرز العديد من المصاعب التي تحد من إمكانية تنمية التعاون. التقارب بين إيران وتلك الدول ارتباطاً بالآتي:

١ - قناعة دول حوض النيل بأن طهران تولي اهتماماً أكبر لترويج صادراتها دون تشجيع دخول منتجات دول الحوض إلى أسواقها.
٢ - وجود بيروقراطية في إدارة العلاقات الإيرانية الخارجية مع دول حوض النيل، الأمر الذي يعرقل تنفيذ الكثير من الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين.
٣ - حرص إيران على ممارسة أنشطة دينية وثقافية في أوساط المسلمين في بعض دول المنطقة دون مراعاة للحساسيات الطائفية والقبلية بها.
٤ - تردد عدد من الشركات الإيرانية نحو الإقدام على الاستثمار والتجارة في تك الدول، أخذين في الاعتبار وجود قصور في المعلومات المتوافرة للقطاع الخاص الإيراني عن الفرص المتاحة بأسواق تلك الدول.



٥ - استمرار وجود عوائق بشأن إمكانية قيام إيران بتوفير تسهيلات ائتمانية لدول حوض النيل، رغم سابق اتخاذها خطوات عملية لفتح اعتمادات لدول الحوض الراغبة في شراء منتجات إيرانية.

٦ - تركيز إيران في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول المنطقة على قطاعات يتمتع فيها الجانب الإيراني بميزة نسبية مثل قطاعات الكهرباء وصناعة المعدات الزراعية (توقيع إيران اتفاقيات مع عدد كبير من الدول لإنشاء محولات كهربائية، وتطوير صناعة الجرارات الزراعية) ارتباطاً بحاجة هذه الدول للخبرة والدعم في تلك المجالات.

٧ - تحسب دول حوض النيل من ارتباط النشاط التنموي والعلاقات الاقتصادية الإيرانية مع دولها بمحاولات إيران لتصدير الثورة إليها، أو لنشر المذهب الشيعي بين المسلمين فيها.

٨ - محدودية الدور الإيراني في مجال تسوية الصراعات بالمنطقة، حتى بالنسبة للصراعات التي تحدث لدول ذات الأغلبية المسلمة، أو التي تنطوي على انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان أو أوضاع إنسانية بالغة السوء.

إن السياسة الخارجية الإيرانية تحاول في الآونة الأخيرة فتح مزيد من دوائر التعاون مع كافة التجمعات، سواء كانت إفريقية أم عربية وخليجية وغيرها، وتهدف من هذه التحركات إلى كسب مزيد من التأييد الدولي لمواقفها، وتوجيه رسالة إلى الدوائر الغربية تحديداً مفادها أن لديها القدرة على الانفتاح لتغيير الصورة النمطية المعروفة عنها والتي تصفها دائمًا بالتشدد.

بالرغم من أن السعي الإيراني للتغلغل أو على الأقل تفعيل التواجد في العديد من مناطق العالم ليس أمراً جديداً، إلا أنه بات أكثر حساسية ليس فقط بالنسبة لأعداء إيران التقليديين، ولكن أيضاً بالنسبة للعديد من القوى الدولية والإقليمية التي أصبحت تخشى- على مصالحها خاصة (الولايات المتحدة الأمريكية - الصين - الهند - إسرائيل).

قائمة المصادر

١- وفقًا لما تقضي به المواد (٦٧، ٧١، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١٢١، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٤، ١٣٧، ١٧٦) من الدستور الإيراني. أنظر أيضًا: قانون أساسي جمهور إسلامي إيران، دبير بررسي نهائي قانون أساسي، ١٣٥٨ هـ.ش.

٢- سلطان محمد النعيمي، "سياسة إيران الخارجية ومرتكزات التقارب مع الشيطان الأكبر"، السياسة الدولية، ملحق التحولات الإستراتيجية، العدد ١٩٩، يناير ٢٠١٥، ص١٣.

٣- مصطلح الشرق الأوسط ومن بعده الشرق الأوسط الكبير أو الموسع من المصطلحات التي استخدمها الغرب بهدف إسقاط مصطلحات القومية والهوية العربية والوطن/ العالم العربي، ويدخل ضمن مصطلح الشرق الأوسط في مفهومه البسيط كافة الدول العربية الإفريقية والآسيوية، بالإضافة للدول غير العربية (إيران - تركيا - إسرائيل)، ويضم الشرق الأوسط الكبير أو الموسع الدول السابقة إلى جانب أفغانستان وباكستان، يمتد الشرق الأوسط من الخليج العربي إلى جنوب آسيا، وهناك تباين في عدد الدول المتواجدة بمنطقة الشرق الأوسط ، الدول المتفق على تواجدها بمنطقة الشرق الأوسط (الدول العربية وتضم " مصر - الأردن - فلسطين - سوريا - لبنان - العراق - السعودية - الكويت - قطر - البحرين - الأمارات - سلطنة عمان - اليمن" - الدول غير العربية وتضم "إيران - تركيا" ويضيف البعض إسرائيل بحكم قيامها على الجزء الأكبر من أرض فلسطين - الدول التي عليها خلاف بشأن وجودها كجزء من الشرق الأوسط"، دول عربية وتضم "السودان - الصومال - جيبوتي - جزر القمر - ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا" - دول غير عربية وتضم "قبرص - إثيوبيا - إريتريا" - الدول التي تدخل في نطاق الشرق الأوسط على المدى الأوسع وتضم كل من "باكستان - أفغانستان"). طارق المالح، "محاضرة الأهمية الإستراتيجية وأبرز التحديات للوطن العربي"، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، أكتوبر ٢٠٠٩، ص٢.

٤- محجوب الزويري، العبء المذهبي: العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي، السياسة الدولية ، العدد ١٩٩، القاهرة، يناير ٢٠١٥، المجلد ٥٠، ص ١٩.

٥- محجوب الزويري، حدود الدور الإقليمي الإيراني: الطموحات والمخاطر، الجزيرة نت:http://studies.aljazeera.net/ files/iranandstrengthfactors/٢٠١٣٤٤٩٢٣٣٠٤٠٧٤٣٠/٢٠١٣/٠٤.html.

٦- النموذج الإيراني: يقوم على أساس الترويج لمفهوم الديمقراطية الدينية لدى الشعوب المسلمة، على غرار النظريات السياسية لآية الله روح الله خميني، النموذج الثوري الإيراني يدعو لإنشاء نظام حكومي ديني شعبي.

٧- عبد المنعم سعيد، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨، التفاعلات الإقليمية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ديسمبر ٢٠٠٨م، ص ١٢٦.

٨- محمد عباس ناجي، الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، متاح على http:// www.siyassa.org.eg/NewsContent/

٩- وزارة الشئون الخارجية، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، http://www.ar.mfa.ir/index.aspx? fkeyid=&siteid=٢&pageid=٢١٦٣٥.

١٠- سويدان حسن أحمد، أثر تنامي الدور الإقليمي لإيران على الأمن القومي المصري والعربي ومقترحات المواجهة، أكاديمية ناصر

العسكرية العليا، بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣٢.
١١- المادة الثالثة التي بينت الواجبات التي على حكومة جمهورية إيران تحقيقها وفيها الفقرة ١٥ (توسيع وتقوية الإخوة الإسلامية والتعاون الجماعي بين الناس كافة)، والفقرة ١٦ من نفس المادة الثالثة (تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية الالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم). المصدر
http://64.187.100.19/sheah/1/books/dstor_iran_and_whda.html
١٢- حسام الدين إبراهيم العزبي، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة حوض النيل، محاضرة بكلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ٢٠١٥ م.
١٣- محمود أبو العينين، التقرير الإستراتيجي الأفريقي، الإصدار الثالث ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، يناير ٢٠٠٦، ص٣٩٠.
١٤- الإمام الخميني، تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (قدس سره)، الشئون الدولية، إيران.
١٥- المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على القارة الأفريقية، ندوة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، مارس ٢٠١٦م - ص ص ٣٧ – ٤٠.
١٦- سلطان محمد النعيمي، سياسة إيران الخارجية ومرتكزات التقارب مع الشيطان الأكبر، مرجع سابق، ص ص ١٦ – ١٧.
١٧- حمدي عبد الرحمن، المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي وأفريقيا،
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/
١٨- الحرس الثوري الإيراني يدرب الحوثيين في جزر إريترية، جريدة الشرق الأوسط، ٢١/٠١/٢٠١٣، على الرابط: http://www.aawsat.com/details.asp?
section=٤&issueno=١٢٤٧٣&article=٧١٣٩١٥#.Ut-JKHrc٩L٣].
١٩- المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على القارة الأفريقية، ندوة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، مارس ٢٠١٦م - ص ص ٣٧ – ٤٠.
٢٠- مأمون كيوان، ظاهرة القرصنة البحرية، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ١٣٨، القاهرة، ٢٠٠٩ م، ص ٢٠٢.
٢١- هاني رسلان، أزمة المحكمة الجنائية الدولية وتأثيراتها على الداخل السوداني، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، ٢٠٠٩م، العدد ٤٤، ص ٧٧.
٢٢- جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا وانعكاساتها الدولية، الأردن، دار مجدلاوى، ط ١، ٢٠٠٦م، ص ٩٩.
٢٣- التنافس الدولي حول أفريقيا، محاضرة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا،القاهرة، عام ٢٠١٦م .
٢٤- عماد راشد السيد، تأثير الدور التركي في القارة الإفريقية على الأمن القومي المصري، بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ٢٠١٥م، ص ٣٤.
٢٥- محمد حسب الرسول، قراءة أولى في دفتر العلاقات، الوجود الإسرائيلي في دول الجوار السوداني، العدد١١، منتدى الراصد،

دار مطابع السودان للعملة سبتمبر ٢٠١١م، ص١٠.

٢٦- تضمنت الاتفاقية الشاملة بين مجموعة (٥+١) الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي بالإضافة إلى ألمانيا وإيران والتي تم توقيعها يوم ١٤ يوليو ٢٠١٥ على بنود عدة أهمها:

- رفع العقوبات المفروضة من قبل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عن إيران
- فرض قيود على البرنامج النووي الإيراني طويلة المدى مع استمرار تخصيب اليورانيوم بنسبة حددت بـ٣,٦٧ ٪
- خفض عدد أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين إلى ٥٠٦٠ جهاز طرد
- التخلص من ٩٨٪ من اليورانيوم الإيراني المخصب
- عدم تصدير الوقود الذري خلال السنوات المقبلة، وعدم بناء مفاعلات تعمل بالمياه الثقيل، وعدم نقل المعدات من منشأة نووية إلى أخرى لمدة ١٥ عامًا
- السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع المشتبه بها، ومنها المواقع العسكرية لكن بعد التشاور مع طهران
- الإبقاء على حظر استيراد الأسلحة لـ٥ سنوات إضافية، و٨ سنوات للصواريخ البالستية
- الإفراج عن أرصدة وأصول إيران المجمدة والمقدرة بمليارات الدولارات
- رفع الحظر عن الطيران الإيراني وأيضًا عن البنك المركزي والشركات النفطية والعديد من المؤسسات والشخصيات
- التعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجيا.
- والاتفاق لم يكفل لإيران اجتياز الكثير من الأزمات المالية وصرف مستحقاتها النفطية، حيث تستطيع إيران بموجب الاتفاق الوصول إلى ٧ مليارات دولار من مواردها لأغراض معينة فقط، لكنها لم تفلح في الوصول إلى حوالي ١٠٠ مليار دولار من أموالها في البنوك الخارجية بفعل الحظر الدولي.

٢٧- وزارة الشئون الخارجية، الجمهورية الإسلامية الايرانية، http://www.ar.mfa.ir/index.aspx? fkeyid=&siteid=٢&pageid=٢١٦٣٥.

٢٨-شريف شعبان مبروك، السياسة الإيرانية في أفريقيا وتداعياتها على الأمن القومي العربي

- See more at: http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=8127#sthash.IJkZUqQM.dpuf

٢٩- أيمن السيد شبانة، السياسة الايرانية في أفريقيا، السياسة الدولية، العدد ١٦٠، القاهرة، أبريل ٢٠٠٥، ص ١٧٥.

٣٠- نجلاء مرعي، إيران والنفوذ المتصاعد في القرن الأفريقي، مختارات إيرانية، http://www.albayan.co.uk/Article٢ aspx?id= ، سعت ١٥٣٠، يوم ٥/٨/٢٠١٥.

٣١- عبد الله نجيب، الجماعات الشيعية في أفريقيا، التقرير الإستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، الإصدار الخامس، مركز البحوث الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٨م، ص ٦٣٥.

٣٢- محمد عبد العزيز، أبعاد التحرك الأمريكي الإسرائيلي الإيراني بدول حوض النيل والقرن الأفريقي وتداعياته على الأمن القومي المصري ومقترحات

التحرك لمجابهته، ورقة بحثية، مركز الدراسات الإستراتيجية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، ديسمبر ٢٠١٥م، ص ٣٣.

٣٣- أحمد سمير، النشاطات الإيرانية في شرق أفريقيا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٩، ص ٢٥.

٣٤- تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني (قدس سره)، الشئون الدولية، طهران.

٣٥- مهدي مصطفى، العلاقات الثقافية للجمهورية الإسلامية، متاح على، http://www.alhiwaraldini.com/Portal/Cultcure/Arabic/CategoryID/٦٤٢٣/CaseID/٧١٢٤٣/٣٧٥٥١.aspx.

٣٦- محمود مرعشلي، الدبلوماسية الإيرانية مدرسة للسياسة الدولية، متاح على http://www.aktab.ma/%.

٣٧- رضوان السيد، طهران والصحوة والثورة مرة أخرى، ٣-٢-٢٠١٢، متاح على، http://www.alarabiya.net/views/٢٠١٢/٠٢/٠٣/١٩٢٢٥١.html.

٣٨- مؤسسات البنياد: مؤسسات خيرية تعمل بمعزل عن سيطرة الحكومة وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة تنافس إمكانيات الدولة نفسها مثل مؤسسة (المستضعفين - الشهيد - الإمام رضا - الخامس عشر من خرداد - ..)، وتمارس هذه المؤسسات أنشطة متعددة تمتد من التجارة إلى التصنيع ونشر الدعوة الدينية/ السياسية إلى تقديم الخدمات الاجتماعية، وهي معفاة من الضرائب وتتبع المرشد الأعلى للجمهورية مباشرة.

٣٩- ناصر تقي عامري، التحولات الخارجية في السياسة الإيرانية، ترجمة د. محمد نور الدين عبد المنعم، (طهران: مؤسسة جاب وانتشارات وزارت أمور خارجه، ١٣٧٣)، ص ٦٠.

٤٠- عقد المؤتمر الأول للعلاقات الثقافية والحضارية بين إيران وأفريقيا خلال الفترة من (٢٠أبريل حتى الثاني من مايو ٢٠٠١) كأول محاولة جادة لبناء تعاون إيراني أفريقي في المجال الإعلامي والاتصالات والذي نظمه معهد الدراسات الدولية والسياسية الإيراني بالتعاون مع المركز العالمي لحوار الحضارات في إيران، ومنظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة، وقد ناقش المؤتمر خمسة محاور هي (الحوار الحضاري بين إيران وأفريقيا - التفاعل الثقافي الأفريقي الإيراني - العلاقات الإيرانية الإفريقية - دور التجارة في تنمية العلاقات الثقافية الإيرانية الإفريقية - دور الأزهر وتأثيره على العلاقات الثقافية بين مصر وإيران). عزت الله عزتي ، التغيرات في أفريقيا وتأثيرها على العلاقات مع إيران، ترجمة غازي السعدي، القاهرة، ص ١٠٢.